نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية العربية في افريقيا
جنوب الصحراء، ١٩٦٢-١٩٩٥

Activities of Kuwait Fund For Arab Development in Sub-Saharan
Africa

د. علي منولى أحمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة السويس

Dr. Ali Mutawalli Ahmad
Modern and contemporary history teacher
Faculty of Arts – Suez University

نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية العربية في أفريقيا جنوب الصحراء ١٩٦٢-١٩٩٥

د. علي متولى أحمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب جامعة السويس

ملخص البحث :

شكّل استقلال الكويت عام ١٩٦١ نقطة تحول مهمة في مسار المجتمع الكويتي وتطوره، وأفرزت مجموعة من التغيرات في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية، واستدعت ظهور العديد من المؤسسات الاقتصادية التي يُعد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من أهمها، فيُعد هذا الصندوق من أقدم المؤسسات التمويلية العربية، فمنذ بداية نشاطه في ٣١ ديسمبر ١٩٦١، وهو يقدم المساعدات المادية على شكل قروض مالية ومنح ومعونات فنية للدول النامية ومنها دول القارة الأفريقية، ولكننا في هذه الدراسة سنركّز على أفريقيا جنوب الصحراء، لنُبرز الانتشار الجغرافي والقطاعي للقروض المقدمة من الصندوق الكويتي لدول هذه المنطقة، وترتيب الأقاليم التي استهدفها الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء، ثم التطرق إلى مدى إيجابية هذا الدور الذي لعبه الصندوق الكويتي على دولة الكويت.

وتدور الدراسة حول خمسة محاور :

أولاً- نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأهدافه.

ثانياً- التوزيع الجغرافي لمساعدات الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء.

ثانياً- ترتيب الأقاليم التي استهدفها الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء.

رابعاً- التوزيع القطاعي لمساعدات الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء.

خامساً- المردود السياسي لمساعدات الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء.

خاتمة

Conclusion

The independence of Kuwait in 1961 was an important turning point in the course of Kuwaiti society and its development, and it resulted in a set of changes in the economic and social structures, and necessitated the emergence of many economic institutions of which the Kuwait Fund for Arab Economic Development is one of the most important. This fund is considered one of the oldest Arab financing institutions. The beginning of its activity on December 31, 1961, and it provides material assistance in the form of financial loans, grants and technical aid to developing countries, including the countries of the African continent, but in this study we will focus on sub-Saharan Africa, to highlight the geographical and sectorial spread of the loans provided by the Kuwaiti Fund to the countries of this region, and the arrangement of regions which was targeted by the Kuwaiti Fund in Sub-Saharan Africa, and then touched upon the positive nature of this role that the Kuwaiti Fund played on the State of Kuwait.

The study revolves around five axes:

First: The emergence and objectives of the Kuwait Fund for Arab Economic Development.

Second: Geographical distribution of IFAD's aid in Sub-Saharan Africa.

Second: Ranking of the regions targeted by the Kuwait Fund in Sub-Saharan Africa.

Fourth :Sectorial distribution of IFAD's aid in Sub-Saharan Africa.

Fifth: The political impact of the Fund's aid in sub-Saharan Africa.

أولاً- نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأهدافه:

كانت لزيادة العوائد النفطية في الكويت أثراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل البلاد، ممّا حفّز الكويت لأن تولّي بوجهها شطر الدول العربية؛ لترسيخ وتوطيد العلاقات معها، وفي سبيل ذلك أنشأت الكويت العديد من المؤسسات التمويلية التي تهدف لمساعدة شقيقاتها في مشاريع البنية التحتية، وبناء الاقتصاد القومي، ومن هذه المؤسسات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

فبنهاية عام 1961 صدر القانون رقم 35 لسنة 1961، بإنشاء مؤسسة عامة مقرها مدينة الكويت، وسمّيت بـ « الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية»⁽¹⁾، والذي بدأ نشاطه برأسمال بلغ 50 مليون دينار كويتي (140 مليون دولار بالسعر السائد آنذاك)، ثم تضاعف رأس المال عام 1963 وضوعف مرة أخرى عام 1966 ليصبح 200 مليون دينار كويتي⁽²⁾، وقد تميز نشاط الصندوق الكويتي منذ تأسيسه بمرحلتين:

المرحلة الأولى: امتدت من أوائل عام 1962 حتى عام 1974؛ إذ اقتصر فيها عملياته على مساعدة الدول العربية⁽³⁾، أي أن الهدف الأساسي للصندوق خلال هذه المرحلة كان يركّز على مساعدة الدول العربية التي تعاني من التخلف في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساعدتها بالقروض الميسرة، وتقدم معظم قروض هذا الصندوق قطاعياً لمشاريع البنية التحتية⁽⁴⁾، ويتقاضى الصندوق فائدة عن هذه القروض بنسبة لا تتجاوز 5,3% سنوياً، وهي نسبة ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها بما يتقاضاه البنك الدولي عن القروض التي يمنحها للدول النامية، والتي تبلغ 6% سنوياً في المتوسط، مع مهلة دفع تصل إلى عشر سنوات كحد أدنى، وخمس وعشرين سنة كحد أقصى⁽⁵⁾، وقد بلغت قيمة المساعدات الكويتية خلال تلك المرحلة على شكل القروض حوالي 108 مليون دينار كويتي؛ لتمويل 47 مشروعاً في 11 دولة عربية⁽⁶⁾.

المرحلة الثانية: امتدت تلك المرحلة منذ عام 1974، وفي هذه المرحلة تقرر توسيع مجال النشاط لتشمل سائر الدول النامية⁽⁷⁾، ومن الجدير بالذكر أنه في أعقاب عقد القمة العربية السادسة بالجزائر في نوفمبر 1973، والتي أسفرت عن ضرورة تقديم دعم ومساعدات مالية للدول الأفريقية، باستثناء النظام العنصري في جنوب أفريقيا وروديسيا، من جانبها أكدت دولة الكويت على ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية، وتوطيد العلاقات العربية الأفريقية- لا سيما وأن حرب 1973 كان لها أثراً إيجابياً بالغاً في اقتصاديات الدول المنتجة

للنفط كالكويت- وبناءً عليه قرّر المسؤولون عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تعديل القواعد التي تحكم الصندوق وتوسيع نطاق أنشطته لتشمل الدول النامية غير العربية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف إقامة شراكات مع هذه الدول^(٨).

لذا كان يوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٤ يوماً له دلالاته في تاريخ نشاطات الصندوق الكويتي، ففي ذلك اليوم صدر قانون ٢٥ لسنة ١٩٧٤، والذي نصّ على توسيع نطاق أعمال الصندوق، أذ أصبحت تشمل كافة الدول النامية، بعد أن كان نشاطه مقصوراً على الدول العربية، ومن ثمّ ازداد رأس ماله من ٢٠٠ مليون إلى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي، أي ما يزيد على ٤,٣ مليار دولار أمريكي، وبمجرد صدور القانون الجديد، شرع الصندوق في إرسال البعثات إلى عدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية التي يمارس فيها الصندوق نشاطه لأول مرة، وذلك لاستطلاع المشروعات التي يمكن أن يساهم الصندوق في تمويلها، أو لتقييم مشروعات تم اختيارها، فزارت بعثات من الصندوق كل من بنجلاديش وماليزيا وأفغانستان، وأوغندا وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا ومالي وتشاد، فضلاً عن مواصلة الصندوق نشاطه الذي مارسه طوال الثلاثة عشر عاماً السابقة، في الدول العربية^(٩).

وعلى الصعيد العملي نجد أنه خلال عام ١٩٨٢ ذهبت ثلثي التزامات الصندوق إلى دول غير عربية وعلى رأسها، السنغال ومالي والهند والصين وسريلانكا، ونتيجة لاتساع رقعة المعونة الدولية للصندوق، وازدياد مسؤوليته الدولية تجاه أقطار العالم الثالث، زيد رأسمال الصندوق من مليار دينار كويتي، إلى ملياري دينار عام ١٩٨٢، فضلاً عن ذلك يقوم الصندوق بتمويل وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية والاقتصادية التي تعجز عن تمويلها الدول المقترضة، وبخاصة الفقيرة منها. وتمويل المشروعات الاستطلاعية التي تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الإنتاجية. ولا يشترط الصندوق على الدول المقترضة استخدام أوجه القرض في مشروعات معينة، بقدر ما ينظر إلى المشروع من ناحية الأولوية في تنمية اقتصاد ذلك البلد، وتلبية الحاجات الأساسية فيه، بحيث يأتي تقويم المشروع بعد دراسات مستفيضة عن قنوات انفاق القرض لكي لا يستخدم في

(٨) Benyan Turki, The Kuwait Fund for Arab Economic Development and Its Activities in African Countries, 1961–2010, Middle East Journal, Vol. 68, No. 3, Summer 2014, p. 427.

انظر أيضاً: فالح فهد هادي الدوسري، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ودوره تجاه الدول العربية والنامية، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات، جامعة عين شمس، ع ١٤، ج ١، ٢٠١٣، ص ٨٦.

(٩) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، ١٩٧٤-١٩٧٥، ص ٧.

أغراض لاتؤتي ثمارها المطلوبة^(١٠).

وهكذا وبعد أن كانت دائرة النشاط محصورة في الوطن العربي امتد النشاط إلى دول العالم النامي في القارات المختلفة في ضوء المستجدات التي طرأت على العلاقات بين الدول العربية والدول النامية بشكل عام خصوصاً بعد موافقها المؤيدة للعرب خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣^(١١). لذا ننقل إلى تطبيق عملي يبرز نشاطات الصندوق خارج دائرته العربية، ووقع الاختيار على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كنموذج لهذا التطبيق.

ثانياً - التوزيع الجغرافي لمساعدات الصندوق في أفريقيا جنوب الصحراء.

في أعقاب توسيع دائرة نشاطات الصندوق الكويتي عام ١٩٧٤ من دائرة مساعدة الدول العربية فقط إلى دائرة مساعدة جميع دول العالم النامي في برامجهم التنموية في قطاعات شتى، كانت دول أفريقيا جنوب الصحراء إحدى المناطق التي استهدفتها قروض الصندوق الكويتي لمساعدتها في مشاريع البنية التحتية في قطاعات مختلفة.

فقد استفادت دول عديدة بأقاليم أفريقيا جنوب الصحراء من المنح والقروض التي قَدّمها الصندوق الكويتي لهم، وغطت هذه القروض جميع القطاعات المختلفة بهذه الأقاليم، مثل قطاع الطرق والنقل والمواصلات والكهرباء والسدود... إلخ.

فعلى سبيل المثال لا الحصر: نجد غينيا، السنغال، مالي عام ١٩٧٥، استفادوا من قروض الصندوق الكويتي في قطاعات مختلفة، فدولة غينيا استفادت من القروض في قطاع الطرق، في حين السنغال استفادت في قطاع موانئ الصيد، ومالي استفادت في قطاع تطوير مصنع للزيوت، وفي عام ١٩٧٦، نجد دولة جامبيا خصصت قرضها في تطوير قطاع النقل البري، وفي عام ١٩٧٨، جمهورية بنين الشعبية وظّفت قرضها من الصندوق الكويتي في قطاع الطرق والمواصلات، وفي عام ١٩٨٠، جمهورية سيراليون استفادت بقرضها في قطاع النقل والمواصلات، أما غانا ففي عام ١٩٨١، استفادت بقرضها في قطاع القوى الكهربائية، والنيجر عام ١٩٨٤ في قطاع المياه والري، في حين تنزانيا استفادت من قروض الصندوق الكويتي عام ١٩٩٠، في قطاع الكهرباء، ووظّفت بوروندي قرضها التي حصلت عليه من الصندوق الكويتي عام ١٩٩٠، في قطاع السدود، أما بوتسوانا عام ١٩٩١، ورواندا عام ١٩٩٢، وتنزانيا عام ١٩٩٣، جميعهم استفادوا من قروض الصندوق الكويتي في قطاع الطرق، وسيشل عام ١٩٩٣ (قطاع الكهرباء)، زيمبابوي عام ١٩٩٤ (قطاع السدود)^(١٢).

(١٠) عبد الجبار عيود الحلفي، مرجع سابق، ص ص ١٢٩، ١٣٠.

(١١) غانم سلطان، مرجع سابق، ص ١٦١.

(١٢) انظر تقارير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، السنوات ١٩٧٦-١٩٩٥،

وقد قمت بتقسيم أفريقيا جنوب الصحراء إلى أقاليم هي: شرق، غرب، وسط، جنوب، حتى يتبين للقارئ الأقاليم الأكثر استفادة من قروض الصندوق الكويتي، بل وأكثر دولة في كل إقليم استفادة من قروض الصندوق الكويتي.

أ- إقليم غرب أفريقيا:

فيما يلي الجدول (١)، والذي يوضح عدد وقيمة القروض التي استفادت منها دول إقليم غرب أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥) من الصندوق الكويتي.

جدول (١)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي في إقليم غرب أفريقيا
خلال المدة (١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٥)

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د. ك.)
السنغال	١٤	٧١٩,٤٦,٣٣٧
النيجر	٧	٢٧٣,٥٧٠,١٨
مالي	٤	٢٣٩,٢٢,٧٤١
غينيا بيساو	٥	٩,٣٥٥,٠٠٠
غانا	٥	٠٠٠,٧٢٠,٢٥
جامبيا	٣	٣٥٣,١٢٤,٧
بوركينافاسو	٤	٨٢٧,٤٤٥,١٣
بنين	٥	٠٠٠,٣١٠,١١
غينيا	٥	٩٥٤,٣٧٠,٢١
توجو	٢	٥٧٧,٤٠٠,٦
ليبيريا	١	٠٠٠,٢٠٠,٢
سيراليون	١	٠٠٠,٠٠٠,٣
جزر الرأس الأخضر	٢	٢٤٦,٨٦٥,٣
المجموع	٥٨	٢٩٩,٣٢١,١٩١

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩، ص ٨٣.

ويتبين من الجدول (١) أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة غرب أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استقادت منها ١٣ دولة، أي أن قروض الصندوق قامت بمرح معظم دول هذه المنطقة، والتي تضم ١٦ دولة، أي أن الصندوق الكويتي غطى تلك المنطقة بنسبة ٢٥,٨١٪، وهذا مؤشر إيجابي للغاية، خصوصاً وأن الصندوق كان ما زال حديث العهد في نشاطاته داخل القارة الأفريقية. كما يتبين من الجدول أن الدول التي استقادت من قروض الصندوق حصلت على ٥٨ قرصاً، قُدّرت قيمتهم بـ ٢٩٩,٣٢١,١٩١

مليون دينار كويتي.

كما يتضح من الجدول أن أكبر عدد للقروض كان من نصيب دولة السنغال، إذ تربعت تلك الدولة على رأس الدول المستفيدة من هذه القروض خلال الفترة آنفة الذكر، إذ حصلت على (١٤) قرصًا، ثم جاءت دولة النيجر في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض، إذ حصلت على (٧) قروض، يليها بنين وغينيا وغانا وغينيا بيساو حيث حصل كلاً منهم على (٥) قروض، ثم مالي وبوركينا فاسو حصل كل منهما على (٤) قروض، ثم جامبيا حصلت على (٣) قرض، ثم جزر الرأس الأخضر حصلت على (٢) قرض، وأخيراً ليبيريا وسيراليون حصل كل منهما على قرض واحد فقط.

أما من حيث قيمة القروض فقد كانت أكبر قيمة أيضاً لدولة السنغال، إذ حصلت على قروض قُدِّرت بـ (٣٣٧, ٤٦, ٧١٩ مليون د. ك.)، وجاءت دولة غانا في المرتبة الثانية، إذ حصلت على قروض قُدِّرت قيمتها بـ (٢٥, ٧٢٠, ٠٠٠ مليون د. ك.) مع أنها تأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض، تليها دولة مالي ٧٤١, ٢٣٩, ٢٢ مليون د.ك.، ثم غينيا (٢١, ٣٧٠, ٩٤٥ مليون د. ك.)، ثم النيجر حيث حصلت على قروض قيمتها ١٨, ٥٧٠, ٢٧٣ مليون د.ك.، في حين أنها كانت في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض، فبقية الدول الأخرى.

ويتبين من الجدول (١) أن الدولة التي جاءت في ذيل القائمة بالنسبة لعدد وقيمة القروض التي قَدِّمها الصندوق الكويتي لدول غرب أفريقيا خلال الفترة آنفة الذكر، فهي دولة ليبيريا، حيث حصلت على قرض واحد فقط قيمته ٢, ٢٠٠, ٠٠٠ مليون د.ك.، وهكذا بعد ما تطرقنا إلى استفادة كل دولة استهدفها الصندوق الكويتي بإقليم غرب أفريقيا، ننتقل إلى توزيع قروض الصندوق على دول إقليم وسط أفريقيا.

ب- إقليم وسط أفريقيا:

فيما يلي الجدول (٢)، والذي يوضِّح عدد وقيمة القروض التي استفادت بها دول إقليم وسط أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥) من الصندوق الكويتي.

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي في إقليم وسط أفريقيا

خلال الفترة (١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٥)

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
الكاميرون	٣	٢٩٥,١٠,٨٨٨
الكونغو	٣	٠٠٠,٧٠٠,١٠
تشاد	١	٠٠٠,٨٠٠,٢
غينيا الاستوائية	١	١,١٠٠,٠٠٠
أفريقيا الوسطى	٤	٥,٠٠٠,١٢٠
أنجولا	٢	٠٠٠,٢٠٠,٥
المجموع	١٤	٨٨٨,٢١٥,٣٥

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ص ٨٣، ٨٤.

ومن خلال تحليل الجدول (٢) نجد أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة وسط أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استفادت منها ٦ دول من أصل ٨ دول في هذه المنطقة، أي أن قروض الصندوق انتشرت وغطت معظم دول هذا الإقليم بنسبة ٧٥٪، كما يتبين من الجدول أن الدول التي استهدفها الصندوق داخل إقليم وسط أفريقيا حصلت على ١٤ قرصاً، قُدّرت قيمتهم بـ ٨٨٨,٢١٥,٣٥ مليون دينار كويتي.

ويتضح من الجدول كذلك أن أكثر عدد للقروض كان من نصيب دولة أفريقيا الوسطى (٤) قروض، يليها دولتي الكاميرون والكونغو، حيث حصل كل منهما على (٣) قروض، يليهما دولة أنجولا قرصان، ثم تشاد وغينيا الاستوائية حصل كل منهما على قرض واحد فقط.

أما أكبر قيمة للقروض فكانت من نصيب الكونغو، إذ حصلت على قروض قُدّرت بـ (٠٠٠,٧٠٠,١٠ د.ك.) وجاءت دولة الكاميرون في المرتبة الثانية، حيث حصلت على قروض قُدّرت قيمتها بـ (٢٩٥,١٠,٨٨٨ مليون د.ك.)، ثم أنجولا (٠٠٠,٢٠٠,٥ مليون د.ك.)، ثم أفريقيا الوسطى (٥,٠٠٠,١٢٠ مليون د.ك.)، ثم تشاد وغينيا الاستوائية على التوالي.

ويتبين من الجدول (٢) أن الدولة التي جاءت في ذيل القائمة من حيث عدد وقيمة القروض التي قدمها الصندوق الكويتي لدول وسط أفريقيا، فهي دولة غينيا الاستوائية، حيث حصلت على قرض واحد فقط قيمته ١,١٠٠,٠٠٠ مليون د.ك.

٥- إقليم شرق أفريقيا:

فيما يلي الجدول (٣)، والذي يوضح عدد وقيمة القروض التي استقادت بها دول إقليم شرق أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥) من الصندوق الكويتي.

جدول (٣)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي في إقليم شرق أفريقيا

خلال الفترة (١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٥)

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
ارتيريا	١	٥,٠٠٠,٠٠٠
أوغندا	٦	١٣,٦٠٠,٠٠٠
بوروندي	٨	١١,٦٨٩,٣٦٠
تنزانيا	٩	٢٧٦,٥٢٧,٤٢
رواندا	٦	٧٠,٦٣٥,١٥
زيمبابوي	٥	٤٩,٣٤٨,٢٤
سيشل	١	١,٦٢٠,٠٠٠
مدغشقر	٢	٥٠٠,٨٠٧,٤
موريشيوس	٣	٦٩,٨٠١,٧
موزمبيق	٥	١٣,٨٥٠,٠٠٠
المجموع	٤٦	١٤٠,٣١٥,٥٨٨

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ٨٤.

يظهر من الجدول (٣) أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدمها الصندوق الكويتي لمنطقة شرق أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استقادت منها ١٠ دول من أصل ١٨ دولة في هذه المنطقة، أي أن قروض الصندوق غطت ٥,٥٥٪ من مساحة إقليم شرق أفريقيا. كما يتبين من الجدول أن هذا الإقليم حصل على ٤٦ قرصاً، قُدرت قيمتهم بـ ١٤٠,٣١٥,٥٨٨ مليون دينار كويتي.

كما يتضح من الجدول (٣) أن أكبر عدد للقروض كان من نصيب دولة تنزانيا، إذ حصلت على (٩) قروض، ثم جاءت دولة بوروندي (٨) قروض، يليها رواندا وأوغندا حيث حصل كل منهما على (٦) قروض، ثم زيمبابوي وموزمبيق حصل كل منهما على (٥) قروض، ثم موريشيوس (٣) قروض، ثم مدغشقر (٢) قرض، وأخيراً سيشل وأريتريا حصل كل منهما على قرض واحد فقط.

أما من حيث قيمة القروض فقد كانت أكبر قيمة أيضاً لدولة تنزانيا، إذ حصلت على قروض قُدرت بـ (٢٧٦, ٢٧٦, ٤٢, ٥٢٧ مليون د. ك.)، وجاءت دولة زيمبابوي في المرتبة الثانية، إذ حصلت على قروض قُدرت قيمتها بـ (٢٤٨, ٣٤٩, ٢٤ مليون د. ك.) مع أنها تأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض، تليها دولة رواندا (١٥, ٦٣٥, ٠٧٠ مليون د. ك.)، ثم موزمبيق (١٣, ٨٥٠, ٠٠٠ مليون د. ك.)، ثم أوغندا حيث حصلت على قروض قيمتها (١٣, ٦٠٠, ٠٠٠ مليون د. ك.)، ثم بقية الدول الأخرى.

ويتبين من الجدول (٣) أن الدولة التي جاءت في ذيل القائمة بالنسبة لعدد وقيمة القروض التي قَدَّمها الصندوق الكويتي لدول شرق أفريقيا خلال الفترة آنفة الذكر، فهي دولة سيشل، حيث حصلت على قرض واحد فقط قيمته ١, ٦٢٠, ٠٠٠ مليون د. ك.

وهكذا بعد ما تناولنا توضيح استفادة كل دولة استهدفها الصندوق الكويتي بإقليم شرق أفريقيا، ننقل أخيراً إلى توزيع قروض الصندوق على الدول التي استهدفها بإقليم جنوب أفريقيا في الجدول (٤).

ح- إقليم جنوب أفريقيا:

فيما يلي الجدول (٤)، والذي يوضح عدد وقيمة القروض التي استقادت بها دول إقليم جنوب أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥) من الصندوق الكويتي.

جدول (٤)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي في أفريقيا الجنوبية

خلال المدة (١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٥)

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (د.ك.)
بوتسوانا	٦	٥٣٩,١٢,٢٢٧
ليسوتو	٤	١٨٠,٨٩٧,٦
المجموع	١٠	٤٠٧,٤٣٦,١٩

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ٨٤.

يتبين من الجدول (٤) نجد أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة أفريقيا الجنوبية خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استقادت منها دولتان فقط، كما يتبين من الجدول أن هذا الإقليم حصل على ١٠ قروض، قُدّرت قيمتهم بـ ٤٠٧,٤٣٦,١٩ مليون دينار كويتي.

كما يظهر من الجدول (٤) أن أكبر عدد وقيمة للقروض كان من نصيب دولة بوتسوانا، إذ حصلت على (٦) قروض، قُدّرت بـ (٥٣٩,١٢,٢٢٧ مليون د.ك.)، وجاءت دولة ليسوتو في المرتبة الثانية، حيث حصلت على (٤) قروض قُدّرت قيمتها بـ (١٨٠,٨٩٧,٦ مليون د.ك.).

ثانياً- ترتيب الأقاليم التي استهدفها الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء:

ننتقل لنوضح للقارئ ترتيب الأقاليم التي استهدفها الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء، لكي نبرز ما هو الإقليم الأبرز الذي استأثر بقروض الصندوق من حيث عدد وقيمة القروض. وهذا ما يوضحه الجدول (٥).

جدول (٥)

ترتيب الأقاليم المستهدفة من الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء
خلال المدة (١٩٦٢-١٩٩٥)

النسبة المئوية	قيمة القروض	عدد القروض	الإقليم
٤٩,٥٣	١٩١,٣٢١,٢٩٩	٥٨	غرب أفريقيا
٣٦,٣٢	١٤٠,٣١٥,٥٨٨	٤٦	شرق أفريقيا
٩,١٢	٣٥,٢١٥,٨٨٨	١٤	وسط أفريقيا
٠,٣,٥	٤٠٧,٤٣٦,١٩	١٠	جنوب أفريقيا
١٠٠	٣٨٦,٢٨٩	١٢٨	المجموع

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ٨٣، ٨٤.

شكل (١)

بياني يوضح النسبة المئوية لاستفادة كل إقليم من أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء من قروض الصندوق الكويتي

خلال المدة (١٩٦٢-١٩٩٥)

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي، ١٩٩٤-١٩٩٥، ص ٨٣، ٨٤.

يتضح من الجدول (٥) وشكل (١) أن إقليم غرب أفريقيا احتل المرتبة الأولى من بين أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء، لاستثنائه بما يقارب من نصف إجمالي قيمة القروض التي قُدمت من الصندوق الكويتي لـ ٣١ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث حصل هذا الإقليم - غرب أفريقيا - وحده على قروض قيمتها ١٩١,٣٢١,٢٩٩ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل ٥٣,٤٩٪ من إجمالي قيمة القروض المقدمة لدول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي قُدرت قيمتها بـ

٢٨٩,٣٨٦ مليون دينار كويتي، في حين احتل إقليم شرق أفريقيا المرتبة الثانية وحصوله على نسبة ٣٦,٣٢٪ من إجمالي قيمة القروض، ثم إقليم وسط أفريقيا بنسبة ٩,١٢٪، وأخيراً احتل إقليم جنوب أفريقيا المركز الأخير في حصوله على نسبة ٠,٣٥٪ من إجمالي قيمة القروض.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء المستفيدة من قروض الصندوق هي من شريحة الدول المصنفة دولياً بذات التنمية البشرية المنخفضة والمنخفضة جداً، فعلى سبيل المثال في دول إقليم غرب أفريقيا نجد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ في السنغال بلغ ١٧٥٠ دولاراً، وفي الكاميرون ٢٢٩٠ دولاراً وفي غينيا بيساو ٨٢٠، وغينيا ٥٩٢، ومالي ٥٥٠، والنيجر ٨٢٠، وتوجو ١٢٢٠ وجزر الرأس الأخضر ١٧٥٠ دولاراً^(١٣)، أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فقد بلغ ٧٥٠ دولاراً للسنغال، و ٨٢٠ للكاميرون، و ٥٠٠ لغينيا، و ٢٧٠ لمالي، وغينيا بيساو ٢٤٠، وغانا ٤٣٠، و ٢٧٠ للنيجر، و ٣٤٠ لتوجو، و ٩٢٠ لجزر الرأس الأخضر^(١٤)، علاوة على أن معظم هذ متقلة بأعباء الديون العالمية، فقد بلغت ديون السنغال عام ١٩٩٣ حوالي ٨,٣ مليون دولار، وتوجو ٤,١ مليون دولار، وغانا ٨,٥ مليون دولار، وبنين ٦,١ مليون دولار^(١٥).

ويمكن القول إن ما ينطبق على دول غرب أفريقيا من حيث معدلات التنمية البشرية ينطبق كذلك على دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا فهي دول ذات معدلات منخفضة في التنمية البشرية عام ١٩٩٥، ونصيب دخل الفرد عام ١٩٩٥ من الناتج القومي الإجمالي بلغ في تنزانيا ٩٠ دولاراً، ورواندا ٢١٠ دولاراً، وليسوتو ٦٥٠ دولاراً، وزيمبابوي ٥٢٠ دولاراً، وموزمبيق ٩٠ دولاراً^(١٦)، فضلاً عن أنها دول تتقل كاهلها الديون العالمية، والتي يقضي الأمر توفير جزء كبير من الدخل القومي لخدمة فوائد هذه الديون، فعلى سبيل المثال بلغت ديون تنزانيا عام ١٩٩٥ أكثر من ٣,٧ مليون دولار، وأوغندا ٥,٣ مليون دولار، وزيمبابوي ٨,٤ مليون دولار، وزامبيا ٨,٦ مليون دولار^(١٧).

(١٣) غانم سلطان، مرجع سابق، ص ١٦٥؛ انظر أيضاً: مؤشرات التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(١٤) World Bank book, world tables, the Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1995, p.3.

(١٥) World development report, the State in A Changing World, published for the world Bank, Oxford University Press, 1997, p. 246.

(١٦) غانم سلطان، مرجع سابق، ص ١٦٥؛ انظر أيضاً: مؤشرات التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، ص ص ٢٩٣-٢٩٤؛ World Bank book, world tables, the Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1995. p.3

(١٧) World development report, the State in A Changing World, published for the world Bank, Oxford University Press, 1997, p. 246.

ومجمل القول إن مساعدات الصندوق الكويتي كانت في محلها لدول المستهدفة بأفريقيا جنوب الصحراء جمعاء، حيث إن هذه الدول كما ذكرنا سالفاً دول ذات معدلات منخفضة في التنمية البشرية، فضلاً عن كثرة الديون التي تتقل كاهلها، لذا كانت محل اهتمام من جانب الصندوق الكويتي.

رابعاً- التوزيع القطاعي لقروض الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء:

من حيث القطاعات لا يستبعد الصندوق كمبدأ قطاعاً معيناً، ولا يفرق في تقديمه للقروض بين القطاعات الاقتصادية، ولا يفاضل بين مشروع اقتصادي وآخر، اعترافاً منه لما لجميع القطاعات من أهمية ولتماسكها الوثيق واعتماد بعضها على البعض الآخر في مجرى النمو الاقتصادي، ولكن الصندوق يفضل التركيز على القطاعات الاقتصادية دون القطاعات الاجتماعية كالصحة أو الإسكان أو التعليم، لذلك نجد أن معظم نشاطات الصندوق موجهة إلى قطاعات البنية الأساسية، ولا سيما مشاريع الطاقة الكهربائية ومشاريع النقل والطرق، وللصندوق زيادة على ذلك نشاط كبير في كل من ميدان الزراعة والصناعة، فضلاً عن تمويل بنوك التنمية الصناعية، لما لهذه المشروعات من أهمية خاصة خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية والبناء الاقتصادي^(١٨)، ويمكن تقسيم قطاعات تمويل الصندوق على خمسة قطاعات هي: زراعية، نقل ومواصلات، قوى كهربائية، صناعية، المياه والمجاري.

وفي حقيقة الأمر كان قطاع النقل والمواصلات في مقدمة القطاعات التي استأثرت بأكبر عدد وقيمة لقروض الصندوق الكويتي بأفريقيا جنوب الصحراء، فقد مؤل الصندوق العديد من المشروعات منها على سبيل المثال لا الحصر: تمويل مشروع تعبيد طريق طوله ٢٠٥ كيلومتر يصل بين مدينتي دوبريكا وبوكيه بغينيا عام ١٩٧٥، وذلك لتنمية الإنتاج الزراعي والصناعي والتعديني بالمنطقة^(١٩)، وتطوير قطاع النقل البري بجمهورية جامبيا عام ١٩٧٦^(٢٠)، كما حصلت الدولة الأخيرة على قرض عام ١٩٧٩؛ لتطوير مشروع أرصفة نهر الجامبيا^(٢١)، وفي عام ١٩٨٠ حصلت على قرض قيمته ١,٣ مليون د. ك.؛ لتطوير طريق سوما

(١٨) عبداللطيف يوسف الحمد، خمسة عشر عاما من العمل الإنمائي الدولي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول)، الكويت، مج ٣، ١٤، ١٩٧٧، ص ٢١؛ انظر أيضاً: غانم سلطان، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(١٩) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٧٥-

١٩٧٦، ص ١٠٥.

(٢٠) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتقرير السنوي الخامس عشر ١٩٧٦-

١٩٧٧، ص ٧٧.

(٢١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثامن عشر، ١٩٧٩-

١٩٨٠، ص ٤٨.

- يوروبركندا - باسي^(٢٢)، أيضًا امتدت مساعدات الصندوق لدولة بنين ففي عام ١٩٧٨، حصلت على قرض قيمته ٢٥,٢ مليون د. ك.، ويهدف القرض إلى تحسين وإعادة صرف الطريق الذي يصل بين مدينتي جودومي وأبومي^(٢٣).

ولم تكن سيراليون بعيدة عن تمويل الصندوق الكويتي، إذ حصلت عام ١٩٨٠ على قرض قيمته ١٢٠٠٠٠ د.ك.؛ لإنشاء طريق فريتاون- لوملي - تومبو، لتسهيل حركة المرور في العاصمة فريتاون^(٢٤)، وفي عام ١٩٨٠ حصلت بوتسوانا على تمويل مشروع مطار جابرون الدولي الجديد، كما استقادت أفريقيا الوسطى عام ١٩٨١ بتمويل مشروع طريق بانجي - بوسمبيلي، وفي عام ١٩٨١ مؤل الصندوق مشروع إصلاح وتحسين سكك حديد تنزانيا وتسهيلات ميناء دار السلام^(٢٥).

كما استقادت جزر الرأس الأخضر من مساعدات الصندوق الكويتي، حيث حصلت على قرض قيمته ٩٧٠ ألف د. ك. عام ١٩٨٣، لتمويل مشروع المواصلات السلكية واللاسلكية^(٢٦)، وفي عام ١٩٨٤ حصلت جمهورية غينيا على قرض قيمته ٩,٥ مليون د. ك.، لإنشاء مشروع طريق جيكيديو - سيريدو^(٢٧)، كما تم تمويل مشروع طريق باراكو- جوغو- نانتيتغو بجمهورية بنين عام ١٩٨٩^(٢٨)، أيضًا مؤل الصندوق جمهورية بوتسوانا في مشروع الطريق العابر لصحراء كالاهاري عام ١٩٩١، وفي رواندا تمويل مشروع طريق جيترا - مواكاميرا عام ١٩٩٢^(٢٩)، وتمويل مشروع طريق يكويريري سومانقا بتنزانيا عام ١٩٩٣، ومشروع طريق بادانو، والذي يقع على حدود ساحل العاج مع بوركينافاسو^(٣٠).

- (٢٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي التاسع عشر، ١٩٨٠-١٩٨١، ص ٢٨.
- (٢٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي السادس عشر، ١٩٧٧-١٩٧٨، ص ٣٥.
- (٢٤) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثامن عشر، ١٩٧٩-١٩٨٠، ص ٤٧.
- (٢٥) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي التاسع عشر، ١٩٨٠-١٩٨١، ص ص ٣٢، ٣٠، ٢٩.
- (٢٦) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثاني والعشرون، ١٩٨٣-١٩٨٤، ص ٢٧.
- (٢٧) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثاني والعشرون، ١٩٨٣-١٩٨٤، ص ٢٨.
- (٢٨) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثامن والعشرون/١٩٨٩/١٩٩٠، ص ٣٢.
- (٢٩) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثلاثون ١٩٩٢/١٩٩١، ص ٢٦، ٢٧.
- (٣٠) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الواحد والثلاثون

أما في قطاع الكهرباء فقد قدّم الصندوق الكويتي المساعدات للعديد من المشروعات في أفريقيا جنوب الصحراء، أذ قدّم تمويلًا عام ١٩٧٥ لدولة أوغندا لإقامة محطة كهرومائية جديدة في موقع النقاء النيل الأبيض بنهر اياجو^(٣١) كما قدّم قرضًا قيمته ٩٧,٨ مليون د. ك. لدولة غانا عام ١٩٧٧ للمساهمة في تمويل مشروع بونج للطاقة الكهرومائية، ثم منح قرض إضافي للمشروع نفسه عام ١٩٨١ بمبلغ قيمته ٤ مليون د. ك.، وبذلك يصبح إجمالي تمويل الصندوق ٩٧,١٢ مليون د.ك. وفي عام ١٩٨٤ تم منح جمهوريتي بنين وتوجو قرضًا قيمته ٦ مليون د.ك.، لمشروع ننجبيتو الكهرومائي المشترك، لمواجهة الطلب على الطاقة الكهربائية في كل من بنين وتوجو^(٣٢)، وعام ١٩٩٣ تطوير قطاع الكهرباء في جمهورية سيشل^(٣٤)، وتمويل مشروع تحسين وإصلاح منشآت القوى الكهربائية بتتنانيا عام ١٩٩٠^(٣٥).

وفي قطاع الموانئ والري والسدود والصناعة، بدأ الصندوق الكويتي نشاطه بأفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٧٤، بإعلانه تمويل برنامج استغلال حوض نهر السنغال (الذي يضم دول السنغال ومالي وموريتانيا)، وقدّرت تكاليفه الإجمالية بنحو ٤,٣ مليار دولار، وشمل: إقامة سد مانانتالي في مالي وسد داياامي في السنغال، وإقامة ميناء بحري ونهري في السنغال أيضًا، وميناء آخر في مدينة كاي في مالي منفذًا مائيًا لها، بالإضافة إلى إقامة تسعة موانئ أخرى صغيرة على طول نهر السنغال، يقع اثنان منها في موريتانيا. وتعلق الدول الثلاث أهمية كبيرة على هذه المشروعات لما تنتجه من زيادة استغلال مواردها الزراعية والمعدنية، واستخدام الطاقة الكهربائية لنهر السنغال في التصنيع، وتيسير الملاحة في النهر على نحو يفيد الدول الثلاث^(٣٦).

وفي أعقاب حصول غينيا بيساو على استقلالها عام ١٩٧٤ بادر الصندوق بالاتصال بالجمهورية الناشئة في يونيو ١٩٧٥، وأسفرت الاتصالات عن تقديم

١٩٩٢/١٩٩٣، ص ص ٥٤,٥٥.

(٣١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٨١.

(٣٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي التاسع عشر، ١٩٨٠-١٩٨١، ص ٣٥.

(٣٣) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث والعشرون، ١٩٨٤-١٩٨٥، ص ١٨.

(٣٤) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الواحد والثلاثون، ١٩٩٢/١٩٩٣، ص ٥٥.

(٣٥) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثامن والعشرون، ١٩٨٩/١٩٩٠، ص ٣٥.

(٣٦) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، ١٩٧٤-١٩٧٥، ص ص ٤٤، ٤٥.

الصندوق لمعونة فنية قيمتها ٢٠٠ ألف د. ك. لتطوير وتوسيع ميناء بيساو، وتطوير مطار بيسالانكا الدولي، وهما من المشروعات التي لها آثار فى تطوير الاقتصاد القومي^(٣٧). ثم حصلت حكومة غينيا بيساو عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣ على تمويل إضافي قيمته ٢٥,٣ مليون د. ك.، وذلك لتطوير مطار بيسالانكا، وتشبيد محطة خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية^(٣٨). وفي عام ١٩٨٣ حصلت غينيا بيساو على قرض قيمته ٠٤,٣ مليون د. ك.، من أجل توسيع وتجديد ميناء بيساو البحري وبعض الموانئ البحرية^(٣٩).

كما قام الصندوق بمنح السنغال عام ١٩٧٥ معونة بتكلفة ٢٠٠ ألف د. ك. لمشروع موانئ الصيد^(٤٠)، ومنح دولة مالي عام ١٩٧٥، معونة بـ ٢٠٠ ألف د. ك. لمشروع استغلال سهل السنغال وتجديد مصنع الزيوت^(٤١)، وفي عام ١٩٨٣ حصلت السنغال على قرضين مجموعهما ٩ مليون د. ك.، لمشروعين هما: مشروع توفير الآبار للقرى والأرياف (٣ مليون د.ك.)، والمشروع الآخر هو مشروع الأسمدة الفوسفاتية (٦ مليون د.ك.)^(٤٢)، وفي عام ١٩٨٤ حصلت السنغال على قرض ٣ مليون د. ك. لمشروع ري جيدي امبانتو، ويهدف هذا المشروع لزيادة الإنتاج الزراعي في منطقتي جيدي وامبانتو من خلال زيادة مساحة الرقعة الزراعية، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف الأمن الغذائي^(٤٣). كما حصلت النيجر عام ١٩٨٤ على قرض قيمته ٣٥,٢ مليون د. ك.، لمشروع مياه الآبار للقرى والأرياف^(٤٤)، وفي مجال السودان عام ١٩٩٠ تمويل بوروندي مشروع مبابزا- ميدوها الزراعي في منطقة امبو الشمالية، لتطوير وري مساحات واسعة

(٣٧) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٨٥.

(٣٨) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي السادس عشر، ١٩٧٧-١٩٧٨، أيضًا انظر: التقرير السنوي الحادي والعشرون، ١٩٨٢-١٩٨٣، ص ٣٨، ص ٢٨، على التوالي.

(٣٩) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثاني والعشرون، ١٩٨٣-١٩٨٤، ص ٢٩.

(٤٠) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٧٥-١٩٧٦، والتقرير السنوي الخامس عشر ١٩٧٦-١٩٧٧، ص ١٠٥، ص ٧٩، على التوالي.

(٤١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ١٠٥.

(٤٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الحادي والعشرون، ١٩٨٢-١٩٨٣، ص ٢٦، ٢٧.

(٤٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثاني والعشرون، ١٩٨٣-١٩٨٤، ص ٣١.

(٤٤) تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث والعشرون، ١٩٨٤/١٩٨٥، ص ٢٤.

من الأراضي الزراعيه (٤٥) تمويل مشروع إنشاء خمسة سدود صغيره ومتوسطه بزمبابوي عام ١٩٩٤ (٤٦).

وفي مجال الصحة قام الصندوق الكويتي بمنح مبلغ ستة ملايين دولار عام ١٩٧٤، لتمويل المرحله الأولى من برنامج مكافحة الوباء المعروف باسم «وباء عمي النهر» الذي تعاني منه سبعة دول في غرب أفريقيا، وذلك بالتعاون مع هذه الدول ومنظمة الصحة العالميه والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحداه للإنماء (٤٧).

ومن خلال ما سبق يتضح انتشار مساعدات الصندوق الكويتي داخل القطاعات المختلفه في أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء، وفيما يلي جدول (٦) يوضح التوزيع القطاعي للقروض المقدمه إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي استهدفتها مساعدات الصندوق الكويتي، ثم جدول (٧) يوضح النسبه المئويه للقروض التي حصل عليها كل قطاع داخل أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء حتى عام ١٩٩٥.

(٤٥) تقرير الصندوق الكويتي للتنميه الاقتصاديه العربيه، التقرير السنوي الثامن والعشرون ١٩٨٩/١٩٩٠، ص ٣٤.

(٤٦) تقرير الصندوق الكويتي للتنميه الاقتصاديه العربيه، التقرير السنوي الثاني والثلاثون، ١٩٩٣/١٩٩٤، ص ٥٠.

(٤٧) الصندوق الكويتي للتنميه الاقتصاديه العربيه، التقرير السنوي الثالث عشر، ١٩٧٤-١٩٧٥، ص ٨، ٩.

جدول (٦)

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق الكويتي في أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء

خلال المدة (١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٥)

المنطقة - القطاع	الزراعة والفروع الأولية	النقل والمواصلات	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري	أخرى	المجموع
دول غرب أفريقيا	(٨)	(٣٣)	(١١)	(١)	(١٠)	(٣)	(٦٦)
	٥٧٤,٣٩	٧٦٣,٩٥	٦٣٠,٤٥	٠٠٠,٦	٦٥٠,٢٥	٦٠٠,٣	٢١٧,٢١٦
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	(١٢)	(٣٠)	(٨)	(٧)	(٣)	(٢)	(٦٢)
	١٦٩,٢٨	٣٦٥,٨٦	١٥٧,٢٢	٣٨٠,٢٣	٦٠٠,٧	٤٠٠,٢	٠٧٢,١٧٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ص ٨٠.

يتضح من الجدول (٦) تصدر إقليم غرب أفريقيا عدد القروض المقدمة لدول أفريقيا جنوب الصحراء التي استهدفتها قروض الصندوق الكويتي، إذ حصل هذا الإقليم على ٦٦ قرصًا من إجمالي ١٢٨ قرصًا حصلت عليها دول أفريقيا جنوب الصحراء، أي ما يقارب ٥,٥١ %.

كما يظهر من الجدول (٦) تصدر إقليم غرب أفريقيا قيمة القروض المقدمة لأقاليم أفريقيا جنوب الصحراء إذ استأثر هذا الإقليم على قروض قيمتها ٢١٧,٢١٦ مليون د.ك.، من إجمالي قيمة القروض ٣٨٦,٢٨٩ مليون د.ك.، أي ما يقارب ٩,٥٥ %.

يوضح النسبة المئوية لقيمة القروض التي حصل عليها كل قطاع في أفريقيا جنوب الصحراء

خلال المدة (١٩٦٢ - يونيو ١٩٩٥) بالمليون د.ك.

المنطقة - القطاع	الزراعة والفروع الأولية	النقل والمواصلات	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري	أخرى
أفريقيا جنوب الصحراء	(٨) ٥٧٤,٣٩	(٣٣) ٧٦٣,٩٥	(١١) ٦٣٠,٤٥	(١) ٠٠٠,٦	(١٠) ٦٥٠,٢٥	(٣) ٦٠٠,٣
عدد القروض وقيمتها	(١٢) ١٦٩,٢٨	(٣٠) ٣٦٥,٨٦	(٨) ١٥٧,٢٢	(٧) ٣٨٠,٢٣	(٣) ٦٠٠,٧	(٢) ٤٠٠,٢
المجموع	(٢٠) ٦٧,٧٤٣	(٦٣) ١٨٢,١٢٨	(١٩) ٦٧,٧٨٧	(٨) ٢٩,٣٨٠	(١٣) ٣٣,٢٥٠	(٥) ٦
النسبة المئوية لقيمة القروض	١٧,٥٣٦	٤٧,١٤٨	١٧,٥٤٨	٧,٦٠٥	٨,٦٠٧	١,٥٥٣

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي الثالث والثلاثون، ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ص ٨٠.

من خلال الجدول (٧) يتبين احتلّ قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المقدمة لدول أفريقيا جنوب الصحراء من الصندوق الكويتي، إذ حصل هذا القطاع على ٦٣ قرصًا من إجمالي ١٢٨ قرصًا تم تقديمهم للدول المستهدفة في أفريقيا جنوب الصحراء أي ما يعادل ٢,٤٩٪، يليه قطاع الزراعة والفروع الأولية ٦,١٥٪، ثم قطاع الكهرباء ٨,١٤٪، ثم قطاع المياه والمجاري ١,١٠٪، فالقطاعات الأخرى.

تبين من الجدول (٧) أيضًا أن قطاع النقل والمواصلات احتلّ المرتبة الأولى أيضًا من حيث قيمة القروض حيث حصل على ١٢٨,١٨٢ مليون د.ك. من إجمالي ٢٨٩,٣٨٦ مليون د.ك. قيمة القروض التي قدّمها الصندوق الكويتي للدول المستهدفة بأفريقيا جنوب الصحراء، أي ما يعادل ٤٧,٤٧٪، يليه قطاع الكهرباء ٥٤٨,١٧٪، ثم قطاع الزراعة والفروع الأولية ٥٣٦,١٧٪، ثم القطاعات الأخرى.

خامساً - المردود السياسي لمساعدات الصندوق بأفريقيا جنوب الصحراء .

من الأبعاد البراجماتية للصندوق الكويتي أنه يُعدّ أداة مهمة لمدّ جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت والدول النامية، والمحافظة على علاقات وثيقة مع مختلف شركائه في جميع أنحاء العالم، إذ امتد عمل الصندوق الكويتي إلى كافة دول العالم النامي، من أجل كسب الصداقات فضلا عن المساهمة في التنمية فضلاً عن الجانب الإنساني^(٤٨).

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي لعب دورًا مشابهًا لدور البنك الدولي، ولكنه يختلف عنه من حيث دوافع أهداف تلك المساعدات، فالمساعدات الخارجية الكويتية تنطلق دوافعها من خلال مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تختلف في طبيعتها عن الدوافع السياسية للدول الصناعية، منها الشعور بالواجب في تقديم المساعدة للدول النامية لاعتبارات إنسانية وانتفاء الكويت لهذه الدول، والاهتمام بتدعيم التضامن والتعاون بين دول العالم الثالث، بالإضافة إلى الرغبة في تعزيز مركز الكويت ومكانتها على الصعيد العالمي.

وهناك شواهد ومؤشرات تدل على أن هذه المساعدات التي قدّمها الصندوق الكويتي قد حققت الكثير مما استهدفته دولة الكويت على الصعيد السياسي منها:

- ١- وضوح الاعتراف الدولي بدور الكويت في مجال المساعدات الأجنبية لا سيما من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، حيث أكدت هذه المنظمات دور الكويت في الإسهام بنسبة من دخلها القومي بلغت ١١٪ في الفترة بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٦. وهي نسبة لم يعرفها العالم من قبل، حيث إنها تتجاوز نسبة الدول الصناعية بأكثر من ثلاثين ضعفًا.
- ٢- تحقيق مركز مرموق للدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما ترتب عليه من مزايا في دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.
- ٣- إظهار التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.
- ٤- تحقيق علاقات حسن جوار واحترام متبادل وعلاقات صداقة تمتعت بها الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٥- تحقيق مناخ استثماري جيد للمستثمرين الكويتيين الذين حظوا بترحيب من قبل

(٤٨) ماجد عبدالله الماجد، العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية (النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية) من الفترة ١٩٦١-٢٠١٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠١٦، ص ١٨٠.

أغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس أموال كويتية^(٤٩).

وقد أثبتت سياسة المساعدات الكويتية، والمعروفة أيضاً باسم دبلوماسية الدينار، أنها سلاح ذو حدين، فمن ناحية، يشكّل التركيز على مساعدة الدول النامية مصدر ضغط للكويت بسبب أن بعض الدول المقترضة غير راغبة أو غير قادرة على سداد ديونها، ومن ناحية أخرى، يخدم الصندوق الكويتي مصالح دولة الكويت وشعبها، من خلال اكتساب مكانة دولية تتيح للمستثمرين الكويتيين العمل في الدول المقترضة ويمثل الصندوق أهمية لها.

أما على الصعيد الأفريقي فنجد أن هذه المساعدات الكويتية تعطي زخماً جديداً للعلاقات الكويتية الأفريقية، بالإضافة لتأسيس وجود كويتي في القارة الأفريقية، لا سيما منطقة غرب أفريقيا التي استحوذت على أكبر عدد وقيمة للقروض المقدمة من الصندوق الكويتي، فقد أسس هذا الصندوق وجوداً له في ٣١ دولة بأفريقيا جنوب الصحراء حتى عام ١٩٩٥، أي أصبح الصندوق بمثابة سفارة لدولة الكويت داخل كل دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، ويعتبر أداة من أدوات القوة الناعمة.

الخاتمة :

من أهم أهداف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مساعدة الدول النامية سواء أكانت عربية أو غير عربية، لذا سلطت الدراسة الضوء على المساعدات التي قدّمها الصندوق لدول أفريقيا جنوب الصحراء باعتبار أن دول هذه المنطقة جزء من الدول النامية، وقد خرجت الدراسة ببعض النتائج الآتية:

- أن القروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة غرب أفريقيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استفادت منها ١٣ دولة، من أصل ١٦ دولة، أي بنسبة ٨١,٢٥٪ أي أن قروض الصندوق قامت بمسح معظم دول هذه المنطقة، وهذا مؤشر إيجابي للغاية، خصوصاً وأن الصندوق كان ما زال حديث العهد في نشاطاته داخل القارة الأفريقية، وقد استحوذت دولة السنغال على أكبر عدد وقيمة للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة غرب أفريقيا، في حين حصلت جزر الرأس الأخضر على أقل عدد وقيمة للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة غرب أفريقيا.
- أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة وسط أفريقيا خلال المدة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استفادت منها ٦ دول من أصل ٨ دول في هذه المنطقة، أي أن قروض الصندوق انتشرت وغطت معظم دول هذا الإقليم بنسبة ٧٥٪، وكان أكثر عدد للقروض كان من نصيب دولة أفريقيا الوسطى، وأكبر قيمة للقروض كانت من نصيب الكونغو.
- أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة شرق أفريقيا خلال المدة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استفادت منها ١٠ دول من أصل ١٨ دولة في هذه المنطقة، أي أن قروض الصندوق غطت ٥,٥٥٪ من مساحة إقليم شرق أفريقيا، وكان أكبر عدد وقيمة للقروض من نصيب دولة تنزانيا.
- أن التوزيع الجغرافي للقروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة أفريقيا الجنوبية خلال المدة (١٩٦٢-١٩٩٥)، استفادت منها دولتان فقط، وكان أكبر عدد وقيمة للقروض من نصيب دولة بوتسوانا.
- أن إقليم غرب أفريقيا احتلّ المرتبة الأولى من بين أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء، لاستثنائه بما يقارب من نصف إجمالي قيمة القروض التي قدّمت من الصندوق الكويتي لـ ٣١ دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث حصل هذا الإقليم - غرب أفريقيا - وحده على قروض قيمتها ١٩١ مليون دينار كويتي، أي ما يقارب نصف قيمة القروض المقدمة لدول أفريقيا جنوب الصحراء، والتي قدّرت قيمتها بأكثر من ٣٨٦ مليون دينار كويتي، في حين احتلّ إقليم شرق أفريقيا المرتبة الثانية وحصوله على نسبة ٣٦,٣٢٪ من

إجمالي قيمة القروض، ثم إقليم وسط أفريقيا بنسبة ٩,١٢٪، وأخيراً احتلّ إقليم جنوب أفريقيا المركز الأخير وحصول على نسبة ٠,٣٥٪ من إجمالي قيمة القروض.

- لا يفرق الصندوق الكويتي في تقديمه للقروض بين القطاعات الاقتصادية، ولكن نجد معظم نشاطات الصندوق موجهة إلى قطاعات البنية الأساسية، سواء قطاعات زراعية، نقل ومواصلات، قوى كهربائية، صناعية، المياه والمجاري.

- احتلّ قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض المقدمة لدول أفريقيا جنوب الصحراء من الصندوق الكويتي.

- يعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أداة من أدوات القوة الناعمة لمدّ جسور الصداقة و الإخاء بين دولة الكويت والدول النامية.

أهم التوصيات

- استمرار الصندوق الكويتي للتنمية العربية بتقديم المنح والقروض لأفريقيا جنوب الصحراء، لضمان موطئ قدم لدولة الكويت في القارة الأفريقية، وهذا يرسّخ من العلاقات بين الطرفين، وذلك بالاعتماد على الجاليات الإسلامية الموجودة داخل القارة حتى لا تكون هذه الجاليات فريسة لأي قوة أجنبية أخرى.

- ضرورة أن يركّز الصندوق الكويتي على بعض القطاعات، وأن يعطيها اهتماماً أكبر مثل قطاع الزراعة، وذلك للإسهام في الأمن الغذائي، وتخفيض نسبة الفقر في القارة الأفريقية.

- ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بقطاع التعليم والصحة، مع التركيز على الدول الأفريقية الأكثر فقراً، لأن هذا يُظهر بشكل أكبر أي نشاط أو إنجاز يحدثه الصندوق الكويتي.